



Copyright © King Saud University

٢١٦٩

التحفة المرضية في بيان الحكم في الأراضي المصرية
تن

تأليف ابن نجيم ، زين الدين بن ابراهيم - ٩٧٠ هـ .
كتب في القرن الثاني عشر الهجري تقدير .

١٠ ق ١٧ س ٢٢ x ٥٥ ر ١٥ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، ناقصة الآخر ، طبع ٥٦٧

١ - الاحكام السلطانية ، الفقه الاسلامي و اصوله
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ .

Copyright © King Saud University

تملكه الفقير المذنب
 حافظ احمد قاضيا
 بولاية منفاه
 في ١١٣١
 ٢٠٢



هذه
 رسالة تسمى التحفة المرضية
 في بيان الحكم في
 الاراضى المصر تاليف
 الشيخ بن
 نجيم رحمه
 الله تعالى
 في

المرضى : ابن نجيم الحنفى

٢١٦,٩

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	التحفة المرضية
اسم المؤلف	نسيم بن نجيم الحنفى
تاريخ النسخ	عبد الملك سنة ١١٢١ هـ
عدد الاوراق	١٠
ملاحظات	(نظم سريه) ناقصة الآخر

٢١٦,٩

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي فضل العلم واهله
 والصلاة والسلام على من لا نبي بعده **وبعد**
 فيقول العبد الضعيف زين بن نجيم الحنفى
 لما كثرت الكلام في سنة ثمان وخمسين وتسعمائة
 في حكم المبايعة في الاراضي من بيت المال
 واستمر مد قطويلة وفي صحة الوقف وجوب
 الخراج في الموقوف من الاراضي سالتى جماعة
 ان اكتب رسالة مختصرة ونبذة محورة
 مشتملة على بيان هذه الاحكام لعل ان عمل
 بها الحكام فاستخرت الله تعالى في ذلك
وسميتهما التحفة المرضية في الاراضي المصرية
المسيلة الاولى اعلم ان الامام نصب
 ناظرا لمصالح المسلمين وصرح في فتح القدير
 بانه كوصي اليتيم على بيع عقار اليتيم فذهب
 المتأخر المتقدمون الى ان له البيع مطلقا
 واختاره القاضي لا شبيجاى وصاحب

المجمع وكثير وذهب المتأخرون الى ان له
 البيع بشرط ان يكون على الميت دين او وصية
 برباهاهم مرسله وليس له غير العقار او
 يكون فيه مصلحة ظاهرة كبيعه بضعف
 قيمته او يكون مونتها تزيد على غلاتها
 او الحاجة كعدم وجود ما ينفقه على اليتيم
 قالوا والفتوى على قول المتأخرين ومن
 صرح به الامام الزيلعي في شرح الكنز فافاد
 ذلك ان للامام بيع عقار بيت المال على
 قول المتقدمين مطلقا وعلى المفتوي به
 الحاجة او مصلحة ومن ذلك الاراضي الخراجية
 وما افتى به المحقق في فتح القدير من اشتراط
 الحاجة لجواز بيع الامام الاراضي بخزجها على
 بيع الوصي عقار اليتيم غير صحيح على قول
 المتأخرين في كل ما ذكرنا **واما** على قول
 المتقدمين فظاهر مظهر ما في الخلاصة
 يدل على جواز البيع للامام مطلقا فانه

قال في كتاب البيوع في فصل الخراج ما لفظه
ارض خراج مات مالهما فلا سلطان ان يوجرها
وياخذ الخراج من اجرتها **وفي** سير واقعات
الناطقي لو اراد السلطان ان يشتريها لنفسه
يا مرغية بان يبيعها منه لشخص ثم يشتريها
منه لنفسه انتهى فقد افاد جواز البيع ولم
يقيد بشي مع انها تموت مالهما صارت
لبيت المال المأمور وضانه ليس لهما
وارث بدليل انه قال للسلطان ان يوجرها
ولو خلف مالهما وارثا لكان الوارث هو
المتصرف والخراج واجب عليه فيها ولو
كان صغيرا لان الخراج يجب في ارض الصبي
لانه مونة كما في اكثر الكتب وصرح الامام
الزيلي في شرح الكنز بان للامام ولاية عامة
وله ان يتصرف في مصالح المسلمين والاعتبار
عن المشترك العام جائز من الامام وهذا
لو باع شيئا من بيت المال يصح بيعه انتهى

فقوله

فقوله شي نكرة في سياق الشرط فتعمد المنقول
والعقار الدور والاراضي للحاجة وغيرها
وصرح في فتح القدير بان المأخوذ من اراضي
مصر لان انما هو بدل اجارة لاخراج الا
تري ان الاراضي ليست بمملوكة للزراع
وهذا البعد ما قلنا ان ارض مصر خراجية
والله اعلم كان لموت المالكين شيئا فشيئا
من غير تخلف ورثة فصارت لبيت المال
انتهى **فالحاصل** ان اراضي مصر خراجية
في الاصل كما صرح به في الهداية فقال
وان عمر رضي الله تعالى عنه حين فتح السواد
وضع الخراج عليه بمحض من الصحابة ووضع
الخراج على سواد مصري قراها حين
فتحت صلحا على يد عمرو بن العاص وذكر
العلامة الترمذي في شرح النقاية معزيا
لابن معود في الطبقات ان مصر فتحت
عنوة علي يد عمرو بن العاصي ثم صالحهم



على الجزية في رقابهم والخراج على اراضيهم
انتهى فقد اتفقوا على ان مصر خراجية
بوضع عمرو بن العاصي رضي الله تعالى عنه
وانما اختلفوا هل فتحت عنوة او صلحا
ولا اثر له في كونها خراجية لانها تكون
خراجية اذ لم يسلم اهلها سوا فتحت عنوة
ومن علي اهلها بها او صلحا ووضع الجزية
عليهم كما صرح به في الخلاصة وغيرها
قال في هذه اية ومكة مخصوصة من
هذافان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فتحتها عنوة وتركها لاهلها وظف الخراج
ثم اتفق ائمة الحنفية رحمهم الله تعالى
على ان الامام اذا فتح بلدة واقراها لاهلها
عليها ووضع الخراج عليها وعلي اراضيهم فانهم
يملكون الاراضي ويصح منهم سائر التصرفات
من بيع وهبة ووصية واجارة واعارة
ووقف ولم يعلم ان الخراج لا يسقط بالاسلام

ولا بالبيع من مسلم بل يجب الخراج على المشتري
لا خلاف بينهم فيما ذكرناه **وكن اتفقوا** على
انها تورث عنه فكذلك يجب الخراج في
الاراضي الخراجية على رباها الى ان لا يبق
منهم احد فحينئذ ينتقل ملك البيت
المال فيوجرها الامام وياخذ جميع
الاجرة لبيت المال كدار صارت لبيت
المال واختار السلطان استغلاطها فانه
يوجرها وياخذ اجرتها من المستاجر
لبيت المال فاذا اختار بيعها فله ذلك
اما مطلقا او لحاجة او مصلحة كما بيناه
فثبت بذلك ان بيع الاراضي لمضرية
صحيح على كل حال اما من مالهما او من
السلطان فان كان من مالهما انتقلت
بوظيفتهما من الخراج الى المشتري وان كان
من السلطان فلا تخلوا اما ان يكون موت
مالكها او لعجز عن زراعتها فان الخراج

لا يسقط **قال** الامام الولوالجي في فتاواه
ولو عجز رجل عن زراعة ارضه وما يخرجها
دفعها الامام الي من يقدر على الزراعة
ويأخذ منه الخراج ويدفع الفضل الي
رب الارض بعد حصة الزراع لان في
الخراج منفعة عامة للمسلمين وفي انكساره
ضرر عام للمسلمين فجازد فع ضرر العامة
باجارة ارضه او بدفعها زراعة فان لم يجد
مستلجرا او مزارعا باعها ممن يقدر على
خراجها انتهى وكذا في النهاية والمحيط
وغيرهما وزاد في التجميع بان السلطان
ان اراد ان يشتريها لنفسه امر غيره ان
يبيعها من غيره ثم يشتريها لنفسه من
المشتري لان هذا ابعد من التهمة انتهى
وان كان لموت مالكا فقد قد من انما
صارت لبيت المال وان الخراج سقط
عنها لعدم من يجب عليه وان المأخوذ

انما هو بدل اجارة وانه كله لبيت المال
فاذا باعها الامام والحالة هذه فلا يجب
على المشتري خراج لما ان الامام قد اخذ
الثمن لبيت المال فلا يمكن بعده ان يكون
المنفعة له كلها او بعضها فان قلت ان
المالك لو باعها او باعها السلطان لعجزه
لم يسقط الخراج كما قد منافك اذا باعها
السلطان لموت مالكا قلت ان في
مسئلة ما اذا باعها المالك او السلطان
لعجزه لم يحصل لبيت المال في مقابلة الخراج
شيء اما اذا باعها مالكا فظاهرا لانه اخذ
جميع الثمن وانما وقع الاختلاف في جوب
الخراج سنة البيع هل هو على البائع او على
المشتري **واما** اذا باعها لعجز مالكا فلان
ما اخذه السلطان من الثمن انما هو خراج
السنة فقط وما يقع بريدة على مالكا كما
صرح به في المحيط وغيره **واما** اذا باعها

بعد ما صارت لبیت المال فانما سقط الخراج
 لبیت المال عنها لعدم من يجب عليه لانه
 كما صرحوا به يجب في الدنمة لا في الخراج بليل
 انه يجب بالتمكن من الزراعة كبدل الاجارة
 الا ان بينهما فرق ذكره في النهاية وهو
 ان بدل له يجب شيئا بحسب حدود
 المنافع بخلاف الخراج وقد قال في الخلاصة
 والخاتمة ان خراج الوظيفة هو ان يكون
 الواجب فيه شيئا في الدنمة يتعلق بالتمكن
 من الانتفاع بالارض انتهى لان الخراج
 وظيفة الارض لا يسقط اصلا لانا نقول
 هو كذا لك مادامت الدنمة سالحة للوجوب
 فاذا مات مالکها ولم يخلف وارثا سقط لعدم
 المحل كما قررناه ولا يمكن الوجوب على
 المستر من السلطان لان الخراج لا بد
 فيه من الالتزام حقيقة وهو ظاهر او
 حكما بان انتقلت الارض اليه من وجب

الخراج

الخراج عليه بنفسه كبسعه وبيع السلطان
 عند عجزه ولم يوجد في مسئلتنا ولو قيل
 في موضع الخراج الا ان علي رضه لم يجز
 لان المسلم لا يجوز وضع الخراج عليه ابتداء
 وان جاز بقا بالترامه وانما وجب الخراج
 لما في سقيه بما الخراج التزام منه له كما في
 شرح الهداية مع ان المدن هب وجوب
 العشر مطلقا دون الخراج وهو الاظهر
 كما في غاية البيان لما ذكرنا ولو قيل بعوده
 لم يجز لان الساقط لا يعود وهو ليس من
 باب زوال المانع لان المقتضي لم يبق
 موجودا وهو الا لزام حقيقة او حكما
المسئلة الثانية في صحة وقف اراضي مصر
 اعلم ان الواقف لها لا يتخلوا اما ان يكون
 مالكا في الاصل بان كان اهله احياء فتح
 الامام ومن علي اهلهما او تلقى الملك من
 مالکها بوجه من الوجوه او غيرهما فان

كان الاول فلا خفاء في صحة وقفه لوجود
ملكه كما صرح به الخصاص وغيره وان كان
الواقف غيره مما فلا يخلو **اما** ان وصلت
الي يده باقطاع السلطان اياه له او
بشرا من بيت المال بعد ما صارت
لبيت المال بموت مالكيها وعد موارث
او يكون الواقف لها السلطان من بيت
المال من غير ان تكون ملكه ففيه ^{تفصيل}
فان كانت مواتا او ملكا للسلطان صح
وقفها وان كانت من حق بيت المال
لا يصح كذا في الاسعاف للعلامة الطرابلسي
واجتمع بين وقف هلال والخصاص للقاضي
في احكام الوقف للخصاص وصرح الشيخ
قاسم في فتاواه بان من اقطعه السلطان
ارضا من بيت المال ملك المنفعة بمقابلة
استعداد ادة لما اعد له فله اجارته ^{تطلب}
بموته او اخراجه من الاقطاع لان السلطا

ان

ان تخرجه منها انتهى **وان وصلت** الارض
الي الواقف بالشرا من بيت المال علي
الوجه الذي ذكرنا فان وقفه صحيح لانه
مالك لها ويراعي شروط وقفه سواء كان
سلطانا او اميرا او غيره مما وما ذكره الجلال
السيوطي الشافعي في كتابه المسمى بالذبوع
من انه لا تراعي شروطه ان كان سلطانا
او اميرا وان يستحق ريعه من غير مباشرة
للوظايف فمحول علي ما اذا وصلت الي
الواقف باقطاع السلطان اياه من بيت
المال كما لا يخفى الا ان يكون بناءه علي اصل
في مدته هبة فلا كلام لنا فيه وان كان
الواقف لها السلطان من بيت المال
من غير شرا فاقني الشيخ قاسم بان الوقف
صحيح اجاب به حين سئل عن وقف حقيق
فانه ارصد ارضا من بيت المال علي مصالح
مسجد فاقني بان سلطانا اخر لا يملك



أبطاله وذلك بعد أن كان السلطان
برقوق قبله أرصدها على رجل وأولاده
ثم من بعد همد على مصالح ذلك المسجد
وقال إن الارصاد من السلطان برقوق
المتقدم ليس صريحا في الوقفية فتضمن
كلامه حكم صحة وقف السلطان من بيت
أموال وارصاده كذلك **وذكر** في فتح
القدير أنه بحسب على السلطان وقف
مسجد من بيت المال وسياقي بيانه
في مصرف الخراج والله أعلم **المسيلة**
الثالثة في وجوب الخراج في الارض الموقوفة
قد علمت فيما سبق أنه لا يتخلوا اما ان يكون
الارض في يد اربابها او في يد من انتقلت
اليه منهم او في يد المشتري لها من بيت
المال او المقطع لها من السلطان فان
كانت في يد مالكها فلا كلام في وجوب
الخراج عليه كما سبق **واختلفوا** فيما اذا اوجب

السلطان له خراج ارضه فحوزه ابو يوسف
ومنعه محمد والفتوي على جوازها ان كان
مصرفا للخراج كمقاتل وعالم كما صرحوا به
فان خرجت العين من ملكه فان كان
بالميراث فظاهر وان كان بالبيع والهبة
والصدقة ونحو ذلك انتقلت اليه بوظيفته
من الخراج وان خرجت عن ملكه بالايقان
لله تعالى فالخراج واجب على حاله كما صرحوا
به في الخلاصة وغيرها لان الخراج مونة
فيما معني العقوبة فصح ايجابه في مال
الصغير والوقف **وان كانت** بيده بالشر
من السلطان فان كان لعجز اربابها
عن زراعتها فالخراج واجب على المشتري
وفي مال الوقف ان وقفها المشتري
لما ان السلطان في البيع وكيل عن اربابها
وهذا باخذ الخراج الواجب من الثمن ويدفع
اليهم ما فضل فلم ياخذ لبيت المال في

مقابلة الخراج شيئا كما قد منا تقريرة فكان
المالك لها قد باعها بنفسه فلا يسقط الخراج
عن مشتريها ولا عنها بالوقف وان كان
بيع السلطان لها لكونها صارت ملكا
لبيت المال فلم يبق الخراج وظيفة الارض
فاذا وقفها مالكها فلا خراج في مال الوقف
فقول مة الحنفية ان الارض الموقوفة
تجب فيها الخراج مقيد بما اذا لم يكن واقفها
اشتراها من بيت المال بعد ان صارت
ملكاً له بموت اربابها **اما** اذا اشترها
على الوجه المذكور فلا خراج فيها قبل وقفها
كما قد منا فكدن ابعده وقفها وهذا ظاهر
لا يخفى وهذا قيد الامام الحنصاف وجوب
الخراج في الارض الموقوفة بان تكون مراض
الخراج وهذا بموت اربابها لم يتبق خراج
فلا يجب عليه كما سبق تقرير **فان قلت**
ان وجوب الخراج في ارض مصر الموقوفة



لاجل سقيها بما النيل وهو خراجي على قول ابي
حنيفة واني يوسف كما في معراج الدراية
وغيره **قلت** اما انما يعتبر فيما اذا جعل
داره بستانا لا في كل ررض مع ان الاظهر
عدم اعتباره فيها ايضا كما قد مناع غايه
البيان من ان كون ما النيل خراجيا انما
هو رواية عن ابي يوسف وظاهر ما في
البدائع ان ظاهرا الرواية عن ابي حنيفة
وصاحبيه انه عشري كما ذكرناه في سبحان
وجبحان والفرارة ودجلة ولا شك ان
النيل مثلها كما في المعراج **فان قلت** ان
الارض التي للنزراعة لا تخلو عن مونة
اما الخراج او العشر وقد حكمت بسقوط
الخراج فينبغي ان تجب العشر **قلت** نعم
ينبغي وجوبه كما صرح به في البدائع وغيرها
وصرحوا به في الاصول بان العشر يجب
في مال الوقف وصرح به في خزائن الوقف

من كتاب الوقف بان المتولي اذا دفع
ارض الوقف مزارعة جاز عند صاحبه
وكان العشر على ارباب الوقف فيما كان
لهم وان كان الارباب مساكين انتهى
وكذا اصرح بوجوب العشر انضاف وغيره
وانما لم اجزم به في الاراضي لمصرية الموقوفة
لاني لم ارنقلا في وجوبه اذا كانت الارض
مشتراة من بيت المال **فحاصله** ان الارض
الموقوفة اذا كانت عشرية لا يتخلوا اما
ان زرعها المتولي او دفعها للغير مزارعة
او اجرها ففي **الاول** لا شك في وجوبه في
مال الوقف واما في الثاني فعلى قوطها
العشر واجب على الوقف والمستاجر لان
الخارج بينهما والعشر يجب فيه وعلى من
فهي فاسدة ولو حكم بصحتها الزم من
مذهبه جميع العشر مع اخراج علي الوقف
وان اجرها فعند اني حنيفة العشر على

الوقف

الوقف وعندهما على المستاجر وظاهر
البدائع ترجيح قولهما لان العشر يجب في
الخارج وهو ملك المستاجر فكان العشر
عليه كالمستعير وفي **الحاوي** القدسي اذا
اجر ارض العشر فعشر الخراج على رب
الارض وقال علي المستاجر وبه تاخذ انتهى
بلفظه **فان** قلت قد مررت وفصلت
في الوقف المبني على السر من السلطان
انه اذا كان لعجز اربابها فالخراج واجب
في الارض الموقوفة وان كان لموت اربابها
فلا وجوب فيها فاذا رايته المبايعه من
السلطان يشتبه الامر فيها علينا هل
هي من القسم الاول ومن الثاني **قلت**
يزول الاشتباه باحد شبهتين اما بقول
الموثقين في المبايعه انها من بيت المال
وان الثمن سلم الي وكيل بيت المال
فح يتعين انه لبيت المال لموت اربابها

لان عجزهم لا يوجب اخذ الثمن لبيت
المال بل ياخذ قدرا لخارج المستحق ويدفع
الباقى الى اربابها فصدقة قرينة معينة
منزيلة للاشتباه **واما** بالنظر الى الثمن
فانه قليل ان كان البيع لعجز اربابها
لان المشتري في هذه الحالة يجعل نفسه
مزارعا ويوجب على نفسه الخراج وهو صرا
عليه فانه يجب عليه بالتمكن من الزراعة
وان لم يزرع ولو بني فيها وجب الخراج
عليه كما في الخلاصة وغيرها وان اجرها
او اعارها وجب الخراج على المجر والمعار
وهو ينقضي السعي في التخلص منه لا الترامه
فح لا يرغب فيها بكثير فقلة الثمن قرينة
على انه لعجز اربابها وان كان الثمن كثيرا
فالمشتري في هذه الحالة مالك لها وعلى
الخصوص ليس بمزارع ولا فلاح فموجب
فيها بئس كثير وهذا امر ظاهر مشهور

فان

